تحرك عاجل

تأجيل محاكمة علي عيسى التاجر إلى 3 نوفمبر/تشرين الثاني 2016

في 23 أغسطس/آب 2016، بدأت محاكمة علي عيسى التاجر بتهم تتصل بالإرهاب. ولم يرد القاضي على ادعائه بأن اعترافاته قد انتُزعت تحت وطأة التعذيب. ولا يزال علي عيسى التاجر في انتظار خضوعه لفحص طبيبين استشاريين، منذ إحالته إليهم في ديسمبر/كانون الأول 2015. ولا يزال رهن الاحتجاز، وتقرر أن تكون جلسة محاكمته المقبلة في 3 نوفمبر/تشرين الثاني 2016.

في 26 يوليو/تموز 2016، أحالت النيابة العامة 138 شخصاً، من بينهم **علي عيسى التاجر**، إلى المحاكمة بتهم تتصل بالإرهاب، كما أُحيل إلى المحاكمة نفسها 52 شخصاً غيابياً. وقد اضطُرت المحكمة الجنائية العليا بالعاصمة المنامة إلى عقد جلستين، في 23 أغسطس/آب و3 أكتوبر/تشرين الأول 2016، لبدء إجراءات محاكمة جميع المتهمين في القضية، نظراً لأن قاعة المحكمة لم تتسع لحضورهم جميعاً في وقت واحد. ويواجه علي عيسى التاجر عدة تهم، من بينها الانضمام إلى منظمة إرهابية غير مشروعة للإطاحة بالحكومة بالقوة" وتمويل عناصر هذه المنظمة، وإيوائهم وتسليحهم. وأبلغ علي عيسى التاجر القاضي بأنه قد تقدم بشكاوى إلى الأمانة العامة للتظلمات بوزارة الداخلية ووحدة التحقيق الخاصة، حيث ذكر فيها أن اعترافاته انتُزعت تحت وطأة التعذيب، وأنه أُرغم على التوقيع عليها وهو معصوب العينين؛ إلا إن هذه الادعاءات لم تلق أي رد من القاضي. ولا يزال علي عيسى التاجر رهن الاحتجاز داخل سجن الحوض الجاف في المنامة، وتقرر عقد الجلسة المقبلة لمحاكمته في 3 نوفمبر/تشرين الثاني 2016.

وكانت النيابة العامة قد استجوبت علي عيسى التاجر ووجهت إليه تهماً، في 30 نوفمبر/تشرين الثاني 2015، بعد 25 يوماً من القبض عليه. ونفى علي عيسى التاجر هذه التهم، وأبلغ النيابة بأنه تعرض للتعذيب أثناء التحقيق معه. وبعد ستة أسابيع، اقتيد إلى وحدة التحقيق الخاصة، حيث فحصه طبيب شرعي. وقالت النيابة العامة إن الطبيب الشرعي لم يلحظ أي علامات تدل على تعذيب علي عيسى التاجر؛ ومع ذلك أمر بتحويله إلى ثلاثة أطباء استشاريين مختلفين لفحصه، بما في ذلك فحصه بشأن انزلاق غضروفي في إحدى فقرات عموده الفقري، وإصابة في ركبته، يقول بأنها قد حدثت جراء تعرضه للتعذيب. وحتى الآن، لم يُنقل علي عيسى التاجر إلا إلى مجمع السلمانية الطبي لمقابلة استشاري الأذن والأنف والحنجرة. ولم يُنقل بعد للخضوع لفحص الطبيبين الاستشاريين الآخرين، بالرغم من أن سلطات السجن قد حددت مواعيد معهما.

AMNESTY INTERNATIONAL

يُرجى كتابة مناشدات فورا باللغة العربية أو الإنجليزية أو بلغة بلدك، تتضمن النقاط التالية:

- حث السلطات البحرينية على الانتهاء على وجه السرعة من تحقيقها بشأن الادعاءات المتعلقة بتعرض علي عيسى التاجر للتعذيب، ونشر ما تتوصل إليه من نتائج، وتقديم أيٍ من المسؤولين عن ذلك إلى ساحة العدالة؛
- مطالبة السلطات بعدم الاعتداد بأية اعترافات انتُزعت تحت وطأة التعذيب في أية إجراءات قضائية تُتخذ ضد علي عيسى التاجر؛
- مطالبة السلطات بأن تضمن حصول علي عيسى التاجر على الرعاية الطبية والعلاج الطبي الملائمين، بما في ذلك عرضه على الطبيبين الاستشاريين الذين سبق تحديد مواعيد معهما.

ويُرجى إرسال المناشدات قبل يوم 28 نوفمبر/تشرين الثاني 2016 إلى كل من:

ملك البحرين

جلالة الملك الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة

مكتب جلالة الملك

صندوق بريد: 555

قصر الرفاع، المنامة، البحرين

رقم الفاكس: 4587 1766 973+

وزير الداخلية

معالي الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة

وزارة الداخلية

صندوق بريد: 13، المنامة، البحرين

رقم الفاكس: 2661 1723 973+

البريد الإلكتروني: info@interior.gov.bh

تويتر: @moi_Bahrain

وتُرسل نسخ من المناشدات إلى:

وزير العدل والشؤون الإسلامية

معالي الشيخ خالد بن علي بن عبد الله آل خليفة

وزارة العدل والشؤون الإسلامية

صندوق بريد: 450 ، المنامة، البحرين

رقم الفاكس: 1284 1753 973+

البريد الإلكتروني: (عبر الموقع الإلكتروني)

http://www.moj.gov.bh/en/default76a7.html?action=category&ID=159

كما يُرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدك. ويُرجى إدراج العناوين الدبلوماسية المحلية الواردة أدناه:

ويُرجى مراجعة الأمانة الدولية، أو فرع المنظمة في بلدك، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

هذا هو التحديث الثالث للتحرك العاجل رقم: UA 267/15. لمزيد من المعلومات، انظر:
https://www.amnesty.org/en/documents/mde11/3427/2016/en/

تحرك عاجل

تأجيل محاكمة علي عيسى التاجر، إلى 3 نوفمبر/تشرين الثاني 2016

معلومات إضافية

قُبض على علي عيسى التاجر في حوالي الساعة الخامسة مساء يوم 5 نوفمبر/تشرين الثاني 2015، من منزل عائلته بقرية الدير، على أيدي ضباط شرطة بملابس مدنية وملثَّمين، حيث دخلوا المنزل من الباب الخلفي دون سابق إنذار، وفتشوا غرفة علي عيسى التاجر وسيارته، وأخذوا هاتفه المحمول وحاسوبين محمولين. ولم يظهر ضباط الشرطة أي إذن بالتفتيش أو بالقبض، كما لم يذكروا السبب وراء القبض عليه، وأبلغوا عائلته بأنهم سيأخذونه إلى مديرية التحقيقات الجنائية.

واتصل علي عيسى التاجر بعائلته هاتفياً بعد حوالي ساعة، وقال إنه في مديرية التحقيقات الجنائية، ولكن الرقم الذي اتصل منه كان من منطقة القلعة، حيث يقع مقر جهاز الأمن الوطني، وليس من منطقة العدلية بالمنامة، حيث يقع مقر مديرية التحقيقات الجنائية. واتصل علي عيسى التاجر بعائلته لفترات وجيزة للغاية في 11 و17 و24 نوفمبر/تشرين الثاني 2015، وقال إن الضباط الذين يحتجزونه قد أبلغوه بأنه سيفرج عنه قريباً. وفي كل مرة، كان يبدو أن المكالمات تُجرى من منطقة القلعة.

وفي 30 نوفمبر/تشرين الثاني 2015، أُحضر علي عيسى التاجر إلى النيابة العامة للتحقيق معه. وأبلغت النيابة أحد المحامين، وهو محمد التاجر شقيق علي عيسى التاجر، بشأن التحقيق، قبل 30 دقيقة فقط من بدئه. ووُجهت إلى علي عيسى التاجر تهمتا "الانضمام إلى منظمة إرهابية للإطاحة بالحكومة بالقوة" و"تدريب أفراد على استعمال الأسلحة لأغراض إرهابية". وقد أنكر التهمتين الموجهتين إليه، وأبلغ النيابة بأنه تعرض للتعذيب، وأُرغم على توقيع اعترافات مكتوبة لم يستطع قراءتها لأنه كان معصوب العينين.

ورفضت النيابة طلبات محامي علي عيسى التاجر بالتحدث إليه قبل التحقيق وأثنائه، وهددت بإلغاء توكيل أحد المحامين، عندما أبلغ موكله بأن من حقه رفض التهمتين الموجهتين إليه. وحاول علي عيسى التاجر أن يصف كيف تعرض للتعذيب، ولكن طُلب منه السكوت، وأُبلغ بأن وحدة التحقيق الخاصة سوف تتولى بحث ادعاءاته هذه.

وعقب التحقيق، سُمح للمحامين بالجلوس مع علي عيسى التاجر لخمس دقائق، بحضور ثلاثة من أفراد الشرطة. وقد أبلغهم بأنه قد تعرض للضرب على جميع أجزاء جسمه، وبوجه خاص على رأسه وأعضائه التناسلية، كما رُبط حبل بإحكام حول أعضاؤه التناسلية ثم شُد الحبل. وقال على عيسى التاجر إنه أُجبر على خلع ملابسه، وظل عارياً معظم الوقت على مدى 25 يوماً من التحقيقات أثناء احتجازه، وإنه هُدد بالصعق بالصدمات الكهربية، وأُجبر على الوقوف لفترات طويلة من الوقت، وحرم من النوم. كما قال إنه احتُجز في مراكز احتجاز مختلفة، من بينها جهاز الأمن الوطني.

وتلقت منظمة العفو الدولية أنباءً تفيد بأنه قُبض على عدد من المعتقلين، واستجوبوا واحتُجزوا، بمشاركة من جهاز الأمن الوطني. ومن شأن هذا أن يُشكل مخالفةً للمادة 4 من المرسوم رقم 115 لعام 2011، الذي يقضي بأن يقتصر دور جهاز الأمن الوطني على جمع المعلومات الاستخبارية والكشف عن الأنشطة التي تُلحق الضرر بالأمن الوطني وبنظام الدولة ومؤسساتها، وذلك وفقاً لتوصيات "اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق".

وكانت "اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق" قد أُنشئت بموجب مرسوم ملكي للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان التي زُعم وقوعها أثناء مظاهرات فبراير/شباط ومارس/آذار 2011، وخلال الأشهر التالية. وفي 23 نوفمبر/تشرين الثاني 2011، قدمت اللجنة النتائج التي توصلت إليها إلى ملك البحرين. وأوصت اللجنة الحكومة باتخاذ سلسلة من الخطوات للتصدي للانتهاكات التي وقعت، ولمنع وقوع مزيد من انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك توصية بأن تقتصر أنشطة جهاز الأمن الوطني على جمع المعلومات الاستخبارية. إلا إن ظاهرة الإفلات من العقاب لا تزال سائدة بالرغم من مرور خمسة أعوام على تلك التوصيات.

الاسم: علي عيسى التاجر
النوع: ذكر